MENAPPAC

بيان صادر عن شراكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة(MENAPPAC)

الأعمال العدائية الإسرائيلية المنسقة واسعة النطاق على لبنان قد ترقى إلى جرائم حرب وتتطلب مساءلة دولية عاجلة

للنشر الفوري – 09 نيسان/أفريل 2026

تعرب شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبناء السلام (MENAPPAC) عن إدانتها الشديدة للأعمال العدائية الواسعة والمنسقة التي نفذتها إسرائيل ظهر يوم أمس 8 نيسان/أفريل 2026 على سيادة الأراضي اللبنانية، والتي استهدفت أكثر من 100 موقع خلال إطار زمني قصير للغاية لا يتجاوز 10 دقائق، بما في ذلك على مناطق مكتظة بالسكان في العاصمة بيروت مما يشكل تدهوراً خطيراً للأوضاع يهدد السلم والأمن الإقليميين.

تؤكد التقارير الميدانية بأن إسرائيل نفذّت هذه الهجمات **دون أي إنذار مسبق للمدنيين، وأسفرت عن مئات الضحايا، إلى جانب دمار واسع طال المنازل والبنية التحتية المدنية والخدمات الأساسية.** كما أدى الاستهداف المتزامن لعشرات المواقع إلى إغراق المستشفيات والمراكز الصحية في جميع أنحاء البلاد بالمصابين، مما حدّ بشكل كبير من قدرتها على الاستجابة، وعرقل عمليات البحث والإنقاذ، وأدى إلى حالة من الذعر والخوف في صفوف المدنيين في مختلف أنحاء لبنان.

إننا في **شراكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة (MENAPPAC) نرى بأن حجم هذه الهجمات وطبيعتها وتنسيقها يشكل انتهاكاً خطيراً للسيادة اللبنانية أولاً واستباحة تامة لكافة الجغرافيا اللبنانية ثانياً، كما ونفيد بأن هذه الأعمال العدائية قد ترقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ثالثاً وقد تشكل جرائم حرب رابعاً**، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- **<u>مبدأ التمييز:</u>** شن هجمات عشوائية تفشل في التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين؛
- **<u>مبدأ التناسب:</u>** استخدام قوة عسكرية مفرطة تُلحق أضراراً جسيمة بالمدنيين ولا تتناسب مع أي ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة متوقعة؛
- **<u>الاحتياطات الوجوبية:</u>** الإخفاق في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتجنب أو تقليل الخسائر في الأرواح بين المدنيين؛
- **<u>استهداف الأعيان المدنية:</u>** استهداف وتدمير الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية لا تشكل أهدافاً عسكرية مشروعة.

وفي حال ثبوت هذه الأفعال، فإنها قد تُرتب **مسؤولية جنائية فردية بموجب القانون الدولي**، بما في ذلك ضمن اختصاص **المحكمة الجنائية الدولية (ICC)**. وتشدد **MENAPPAC على الحاجة الملحة لإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة، وتؤكد ضرورة محاسبة المسؤولين عبر الآليات القانونية الدولية المناسبة. وتؤكد MENAPPAC على أن حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق ليست خياراً سياسياً، بل التزام قانوني وأخلاقي ملزم لجميع الأطراف دون استثناء وفي هذا الإطار، نُعرب عن تضامننا الكامل مع جميع الضحايا من المدنيين الأبرياء.**

كما تدين MENAPPAC هذه الهجمات باعتبارها خرقاً جسيماً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 7 نيسان/أبريل 2026 بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بوساطة من باكستان، والذي شمل لبنان صراحة. إن هذا الانتهاك يقوض الجهود الدبلوماسية الهشة، ويُضعف الثقة، ويهدد بتصعيد إقليمي أوسع ذي تداعيات إنسانية كارثية.

وفي وقت يواجه فيه لبنان أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، **فإن هذه الهجمات تفاقم التعدي على السيادة اللبنانية ومعاناة السكان وتهدد ما تبقى من التماسك الاجتماعي.** وفي هذا السياق، ندعو في **شراكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة (MENAPPAC) كل من:**

- **الأمم المتحدة** إلى التحرك العاجل لضمان وقف فوري للأعمال العدائية، وإنشاء أو تكليف آلية تحقيق دولية مستقلة، واتخاذ خطوات ملموسة نحو المساءلة عن الانتهاكات التي قد ترقى إلى جرائم حرب؛
- **الاتحاد الأوروبي** إلى ممارسة ضغط دبلوماسي وسياسي مستدام لضمان احترام القانون الدولي الإنساني ودعم مسارات المساءلة؛
- **جامعة الدول العربية** إلى اتخاذ موقف موحد وحازم، وحشد الجهود الدبلوماسية الإقليمية، والعمل على حماية لبنان ومنع مزيد من التصعيد؛
- **جميع أطراف اتفاق وقف إطلاق النار**، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إلى الالتزام بتعهداتهم واتخاذ إجراءات فورية لمنع المزيد من الانتهاكات؛
- **المجتمع الدولي والجهات الإنسانية** إلى ضمان وصول دعم إنساني سريع وآمن ودون عوائق، وتقديم مساعدات طبية عاجلة للنظام الصحي اللبناني المثقل.

كما ندعو في **شراكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للوقاية من النزاعات المسلحة (MENAPPAC) الحكومة اللبنانية وجميع الجهات الوطنية المعنية** إلى اتخاذ تدابير فورية لحماية المدنيين على أراضيها، وتنسيق استجابة طارئة فعّالة على المستوى الوطني، وضمان وصول عادل إلى الرعاية الصحية والمساعدات، والانخراط في جهود دبلوماسية مكثفة لمنع مزيد من التصعيد. وتطالب **MENAPPAC** كافة القيادات السياسية اللبنانية أن تتحمل مسؤولياتها بروح من التضامن والوحدة لحماية السكان وصون سيادة لبنان.

وتؤكد **MENAPPAC** مجدداً على الدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية ولبناة السلام المحليين في خفض التصعيد والاستجابة للأزمات والحفاظ على التماسك الاجتماعي. كما تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم للمبادرات المحلية في بناء السلام باعتبارها ركيزة أساسية للصمود والاستقرار على المدى الطويل.

يجب ألا يتحمل الشعب اللبناني كلفة الصراعات الإقليمية، ولا أن يتعرض لبنان أرضاً وشعباً لأي شكل من أشكال العقاب الجماعي.

MENAPPAC هي شبكة إقليمية تعمل على تعزيز الحوار والتفكير الجماعي والتحليل المرتبط بالسياسات في مجال بناء السلام وتضم 15 منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا السلام والأمن الإنساني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. **MENAPPAC** هي جزء من **الشراكة العالمية للوقاية من النزاعات المسلحة (GPPAC)**، وهي شبكة دولية تتألف من 15 شبكة إقليمية حول العالم تقودها منظمات المجتمع المدني وتعمل على منع النزاعات العنيفة وتعزيز بناء مجتمعات أكثر سلماً واستقراراً.

يمكن الاتصال بـ **MENAPPAC** عبر البريد الالكتروني التالي: info@menappac.net